

5 أبريل 2023

الأرض الفلسطينية المحتلة / إسرائيل: تقوم السلطات بوقف عمل مجموعة حقوق الإنسان "محامون من أجل العدالة" قسراً

في 26 مارس 2023 ، أبلغت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية مجموعة حقوق الإنسان الفلسطينية **محامون من أجل العدالة** بقرارها النهائي بعدم تجديد ترخيص منظماتهم كشركة مدنية. وبحسب الوزارة ، فإن القرار جاء بناءً على طلب من جهاز المخابرات العامة الفلسطيني لتجميد تسجيل المجموعة.

محامون من أجل العدالة هي مجموعة فلسطينية من المحامين المستقلين والتي مقرها في مدينة رام الله ، الضفة الغربية ، الأرض الفلسطينية المحتلة. تعمل المنظمة على دعم المدافعين/ات الفلسطينيين/ات عن حقوق الإنسان والسجناء/السجنات السياسيين/السياسيات المحتجزين/ات لدى السلطات الفلسطينية من خلال تقديم المساعدة القانونية المجانية. كما ترصد وتوثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك ، تطلق منظمة محامون من أجل العدالة حملات ، وتمثل العديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية ، ودخلت في شراكات عديدة مع منظمات محلية ودولية لنشر تقارير عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

في 26 مارس 2023 ، أبلغت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية مجموعة حقوق الإنسان الفلسطينية محامون من أجل العدالة بالقرار النهائي بتجميد التسجيل. في حين رفضت الوزارة تقديم خطاب رسمي لإبلاغ المنظمة بالقرار ، إلا أنها أبلغت المنظمة أن القرار يستند إلى طلب من جهاز المخابرات العامة الفلسطيني لتجميد تسجيل المنظمة.

في أوائل فبراير 2023 ، بدأ رئيس منظمة محامون من أجل العدالة ، المدافع عن حقوق الإنسان **مهند كراجه** ، الإجراءات اللازمة لتجديد تسجيل المنظمة حين تم إبلاغه بوجود قيود على تجديد التسجيل. بعد طلب الحصول على المزيد من المعلومات من الوزارة ، قيل له أن القرار يرجع إلى طلب من جهاز المخابرات العامة للوزارة. تدّعي المخابرات العامة أن محامون من أجل العدالة ، بصفتها مكتب محاماة مسجل كشركة مدنية ، أنها تمارس أنشطة غير ربحية تتعارض مع ما هو منصوص عليه في عقد التأسيس. وأبلغت الوزارة المدافع عن حقوق الإنسان مهند كراجه أنه إذا أرادت المجموعة حل المشكلة ، فالطريق الوحيد لذلك هو التواصل مع المخابرات العامة.

تم تسجيل مجموعة محامون من أجل العدالة في فبراير 2020 كشركة مدنية متخصصة لدى وزارة الاقتصاد الوطني. تؤكد المنظمة أن هذا النوع من الشركات يشكل الإطار القانوني المناسب لطبيعة العمل القانوني الذي تقوم به. على وجه الخصوص ، فإن تسجيل المنظمة كشركة مدنية متخصصة هو شرط قانوني للتعاون ما بين المحامين ، وهو ما تقوم عليه محامون من أجل العدالة. بالإضافة إلى ذلك ، تؤكد المجموعة أن جميع أعمالها تتماشى مع عقد التأسيس ، مع ملاحظة أنه لا يوجد في القانون ما يمنع المحامين بصفتهم الفردية أو في إطار شركة مدنية من تقديم خدمات قانونية مجانية. وتؤكد كذلك أن الإجراءات المتخذة ضدها هي إجراءات غير قانونية بسبب اتخاذها من قبل جهاز المخابرات العامة ، وهو سلطة غير مختصة ، بدلاً من السلطة المختصة ، وهي وزارة الاقتصاد الوطني ، وباتهامات عامة لا تصلح أن تكون سبباً لتجميد الإطار القانوني للشركة.

تواجه مجموعة محامون من أجل العدالة عواقب وخيمة سوف تؤثر على وجودها كمنظمة لحقوق الإنسان بسبب الإجراءات العقابية والقيود المفروضة على تسجيلها. سيؤدي ذلك إلى إعاقة عملها من خلال منع قدرتها على الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع منظمات محلية أو دولية ، أو حتى امتلاك حساب مصرفي.

تواصل جهود إعاقه عمل محامون من أجل العدالة منذ عدة سنوات. تعرضت المجموعة خلالها لأشكال مختلفة

Front Line Defenders Board of Directors
Denis O'Brien, Jim Conway, Roja Fazaeli, Maria Mulcahy, Kieran Mulvey, Mary Jane Real (Philippines), David Sykes, Arnold Tsunga (Zimbabwe), Verónica Vidal (Uruguay)

Front Line Defenders International Advisory Council
James L. Cavallaro, Maryam Elahi, Michel Forst, Hina Jilani, Mary Lawlor

Front Line, The International Foundation for the Protection of Human Rights Defenders trading as Front Line Defenders, is registered in Ireland as a company limited by guarantee and not having a share capital. Registered Office: First Floor, Avoca Court, Temple Road, Blackrock, Co. Dublin, A94 R7W3, Ireland.

Company No. 593190; Registered Charity No. 20204494; CHY 22404

من المضايقات المستهدفة من قبل السلطات ، بما في ذلك المضايقات القضائية وحملات التشهير ، مع استمرار الدعاوى القضائية ضد أعضائها. إن رفض تسجيل منظمات المجتمع المدني التي تنتقد السلطات ينتهك التزامات فلسطين بموجب القانون الدولي ، وخاصة الحق في حرية تكوين الجمعيات. تنص المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وفلسطين طرف فيه ، على التمتع بالحق في حرية تكوين الجمعيات ، وعدم فرض قيود على من يمارس هذا الحق.

تعرب فرونت لاين ديفنדרز عن قلقها العميق إزاء قرار إنهاء عمل منظمة حقوق الإنسان محامون من أجل العدالة من خلال تقييد تسجيلها. كما تعتقد أن المجموعة مستهدفة بإجراءات عقابية وقيود نتيجة لعملها السلمي والمشروع في الدفاع حقوق الإنسان فقط.

تدعو فرونت لاين ديفنדרز السلطات الفلسطينية إلى:

1. التراجع الفوري وغير المشروط عن قرار إغلاق مجموعة حقوق الإنسان محامون من أجل العدالة وإزالة جميع القيود الأخرى المفروضة على تسجيلها في وزارة الاقتصاد الوطني كشركة مدنية ؛
2. الوقف الفوري لجميع أشكال المضايقات الأخرى ، بما في ذلك المضايقة القضائية والتشهير والتحرير ضد المجموعة وأعضائها ؛
3. ضمان وفي جميع الظروف أن يكون جميع المدافعين/ات عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة قادرين/ات على القيام بأنشطتهم/هن المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام وبلا أي قيود.